

Distr.: General
31 May 2013
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢٩ من قرار مجلس الأمن ٢٠١٠ (٢٠١١) التي طلب إلى المجلس فيها أن أقدم إليه كل أربعة أشهر تقريراً عن هذا القرار من كل جوانبه. ويشمل التقرير التطورات الرئيسية التي استحدثت في الصومال على المسارات الثلاثة الرئيسية لأنشطة الأمم المتحدة، وهي المسار السياسي، والمسار الأمني، والمسار المتعلق بالمساعدات الإنسانية والإنعاش والتنمية وحقوق الإنسان، وذلك في الفترة الممتدة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣. ويقدم التقرير معلومات مستكملة نهائية بشأن ولاية مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال قبل إغلاقه في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، وبشأن التخطيط لنشر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال المأذون به بموجب قرار مجلس الأمن ٢١٠٢ (٢٠١٣) المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠١٣.

ثانياً - التطورات السياسية والأمنية

الحالة السياسية

٢ - تواصل حكومة الصومال الاتحادية، ثمانية أشهر بعد تشكيلها، تعزيز الجهود التي تبذلها من أجل النهوض بالسلام المستدام وإنشاء مؤسسات ديمقراطية ذات مصداقية. وتواصل الحكومة أيضاً التزامها بتنفيذ سياستها القائمة على ست ركائز وبمواصلة إحراز التقدم في سبيل إرساء الإدارات الإقليمية.

٣ - وفي ٢ آذار/مارس، افتتح الرئيس، حسن شيخ محمود، الدورة الثانية للبرلمان الاتحادي. ويتوقع أن ينظر البرلمان خلال هذه الدورة في ٢٢ مشروع قانون بشأن إصلاح العدالة والقضاء، وقانون إدارة المقاطعات والأقاليم، والأمن، وحقوق الإنسان، والإعلام،



الرجاء إعادة استعمال الورق

050613 050613 13-34529 (A)



والشرطة، والاتصالات السلوكية واللاسلكية، والطاقة والنفط في جملة مسائل أخرى. وفي ٩ آذار/مارس، شرع أعضاء البرلمان في استعراض الدستور الاتحادي المؤقت، ودعوا الحكومة إلى إنشاء لجنة مستقلة للاستعراض والتنفيذ تتولى الإشراف على الأعمال التحضيرية للاستفتاء الدستوري لعام ٢٠١٦. ومن جانبه، بدأ البرلمان في الاضطلاع بدور الرقابة المسند له بتوجيهه الدعوة إلى الحكومة للرد على أسئلة تتعلق بقضايا سياسية وأمنية.

٤ - وفي هذه الأثناء، تقوم الحكومة بتنفيذ المفهوم الثلاثي المراحل فيما يتعلق بتشكيل هياكل الحكومة المحلية المتمثل في القيام تدريجياً بتعويض الإدارات المعنية مؤقتاً بإدارات يتم اختيارها على الصعيد المحلي ثم بإدارات تنتخب على الصعيد الإقليمي. وفي ٤ شباط/فبراير، أصدرت الحكومة مرسوماً ينص على تشكيل إدارة مؤقتة جديدة لمنطقة باي لولاية مدتها ستة أشهر في انتظار إجراء انتخابات محلية. وفي ٨ نيسان/أبريل، عينت الحكومة الاتحادية أيضاً إدارة جديدة في منطقة هيران. وأجرى الرئيس، ورئيس الوزراء، عبدي فرح شردون، ورئيس البرلمان، محمد جوارى، وعدة أعضاء في البرلمان زيارات متعاقبة للالتقاء بالقيادة المحليين والمجتمعات المحلية في مناطق شبيلي السفلى وهيران وباي وغيدو و "غالمدوغ" و "بونتاند".

٥ - وفي ١١ آذار/مارس، وقع رئيس الوزراء على اتفاق تعاون من سبع نقاط مع رئيس "بونتاند"، عبد الرحمن محمد "فارول". وينص الاتفاق على إعادة ممتلكات احتجزت بشكل غير قانوني منذ الحرب الأهلية، وتيسير الاستثمار، وبدء تداول العملة الوطنية الصومالية، وبناء القدرات لأجل نظامي الانتخاب والحكومة في "بونتاند"، وتشكيل مجلس الشيوخ في دولة الصومال الاتحادية. وصرح الرئيس محمود، الذي أكد التزامه بتنفيذ الاتفاق أثناء زيارة للمنطقة فيما بين ٢٧ و ٢٩ نيسان/أبريل، أن النهج المتبع بشأن "بونتاند" سيتخذ نموذجاً لتحسين العلاقات مع مناطق الصومال الأخرى.

٦ - وفي "غالمدوغ"، تصاعدت حدة التوترات بشأن موقف الحكومة الاتحادية بشأن المنطقة ومفاده أنها لا تستوفي المتطلبات اللازمة لكي تصبح ولاية إقليمية بموجب الدستور المؤقت. وأشار "رئيس غالمدوغ"، عبدي حسن عوالي المعروف أيضاً باسم "قيديد"، إلى عزمه عرض المسألة على المحكمة العليا الصومالية. وفي نيسان/أبريل، عقد اجتماعات مع الحكومة الاتحادية ووقع اتفاقاً من سبع نقاط لتسوية المسائل العالقة.

٧ - وتواجه الحكومة الاتحادية أكثر التحديات حساسية في المناطق الجنوبية حيث تواصل انعقاد مؤتمر على مدى الفترة المشمولة بالتقرير بهدف إنشاء ولاية "جوبالاند" المتألّفة من ثلاث مناطق هي جوبا الوسطى وجوبا السفلى وغيدو. وأعربت الحكومة مراراً عن

معارضتها للمؤتمر وصرحت أنه وفقا لنهجها "المنطلق من القاعدة" وللدستور المؤقت، ينبغي تشكيل إدارات فرادى الأقاليم قبل تشكيل الولايات المتعددة المناطق. ولم يفلح رئيس الوزراء شردون، الذي زار كيسمايو في ٢٦ آذار/مارس، في التوصل إلى اتفاق مع مندوبي المؤتمر الذين اعتمدوا دستور "جوبالاند" في ٣ نيسان/أبريل وأعربوا عن نيتهم تعيين إدارة للولاية. وفي ١٥ أيار/مايو، اختار مندوبو كيسمايو شيخ أحمد محمد إسلام "مذوبيه" رئيسا لولاية جوبالاند الصومالية. وتفيد التقارير أن السيد مذوبيه الذي ينتمي إلى عشيرة أوغادين حصل على ٤٨٥ من أصوات المندوبين الذين شاركوا في التصويت وعددهم ٥٠٠ مندوب. وفي اليوم نفسه، أعلن وزير الدفاع الصومالي السابق، بري عدن شري "هيرالي" الذي ينتمي إلى عشيرة مرجان، تنصيب نفسه رئيسا "لجوبالاند" بعد عقد مؤتمر منفصل. وأفادت التقارير عن بروز مرشحين آخرين استنادا إلى الانتماء العشائري.

٨ - وفي أثناء ذلك، أعلنت حكومة الصومال الاتحادية عن رفضها عملية "جوبالاند" مشيرة إلى أنها انتهاك للدستور الاتحادي المؤقت ولسياسة الحكومة فيما يتعلق بتشكيل الولايات الإقليمية. وأصدر رئيس الوزراء شردون مرسوما يعين بموجبه ١٦ عضوا في لجنة مشتركة من أجل تسوية المنازعات المتعلقة بتشكيل إدارة "جوبالاند" ولتولي عملية المصالحة في مناطق جوبا. وفي غضون ذلك، وصلت بعثة تقييم موفدة من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى مقديشو من أجل زيارة كيسمايو. وجاء ذلك على إثر تحديد الهيئة التزامها بدعم حكومة الصومال الاتحادية في تشكيل الإدارات الإقليمية الذي كررت تأكيده خلال مؤتمر القمة الاستثنائي الحادي والعشرين لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء فيها المعقود في ٣ أيار/مايو. وفضلا عن ذلك، قامت إثيوبيا بصفتها رئيسا للهيئة بتيسير الاتصالات بين رئيس كينيا، إيهورو كينياتا، والرئيس حسن شيخ محمود، بما في ذلك عقد اجتماع لهما في ٢٧ نيسان/أبريل في كينيا.

٩ - وعلى إثر استئناف الحوار بين حكومة الصومال الاتحادية و "صوماليلاند"، وقع الرئيس محمود ورئيس "صوماليلاند"، أحمد محمد سيلانيو، اتفاقا من سبع نقاط في أنقرة، يوم ١٣ نيسان/أبريل. ويقر الاتفاق بالحاجة إلى التعاون ولا سيما في المسائل الأمنية، ويتوقع أن يؤدي إلى تيسير صرف ما قدم إلى الصومال من تمويلات دولية إلى "صوماليلاند" لأول مرة منذ عام ١٩٩١. والتزم الطرفان بمواصلة الحوار فيما بينهما. ومن ناحية أخرى، قام برلمان "صوماليلاند" في ١٥ نيسان/أبريل، في خطوة ووجهت بانتقاد المعارضة وبعض الساسة البارزين، باعتماد تشريعات تمدد ولايتي مجلسي النواب والشيوخ فيه بسنتين وثلاث سنوات على التوالي.

١٠ - وفي تطور آخر، وقعت حكومة الصومال الاتحادية في ١٣ أيار/مايو مذكرة تفاهم مع منظمة الطيران المدني الدولي، وهي الوكالة التنظيمية التابعة للأمم المتحدة التي ستشرف على نقل مهمة مراقبة المجال الجوي بسلامة ونظام إلى الحكومة. وستشمل خطة التنفيذ توفير التدريب ومشاريع بناء قدرات مواطنين صوماليين في مجال إدارة الطيران المدني من أجل تعزيز تولي الصومال زمام الأمور فيه. وعلى إثر توقيع مذكرة التفاهم، قررت "صوماليلاند" أن تعلق الرحلات الجوية التابعة للأمم المتحدة العابرة للمجال الجوي "لصوماليلاند"، وذلك اعتباراً من ١٥ أيار/مايو. وكانت الأمم المتحدة تعمل بممثابة هيئة إشراف على المجال الجوي للصومال منذ انقضاء الحكم المركزي في عام ١٩٩١.

الحالة الأمنية

١١ - ظلت الحالة الأمنية هشة في مقديشو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من تحسن الوضع في مقديشو بعض الشيء، واصلت حركة الشباب شن هجمات غير متناظرة على أهداف غير محصنة باستخدام تكتيكات إرهابية أسفرت في أحيان كثيرة عن وقوع ضحايا في صفوف المدنيين. ووردت تقارير متواترة عن وقوع اغتيالات وهجمات موجهة. وفي عام ٢٠١٣، تزايد عدد الحوادث التي تستخدم فيها الأجهزة التفجيرية اليدوية الصنع مقارنة بعام ٢٠١٢. ففي ٢٤ كانون الثاني/يناير على سبيل المثال، تسبب أحد الأجهزة في إصابة قافلة كان على متنها فردان من أفراد الأمم المتحدة، ولكنهما لم يصابا بأذى. ويدل وقوع حوادث من قبيل التفجيرات الانتحارية التي استهدفت فيلا صوماليا، مقر إقامة رئيس الوزراء شردون في ٢٩ كانون الثاني/يناير، ورئيس وكالة استخبارات الأمن الوطني لبنادير في ١٨ آذار/مارس، والتي خلفت مقتل ١٠ أشخاص، على عزم حركة الشباب المتواصل تنفيذ الهجمات على الحكومة والأهداف غير المحصنة وعلى قدرتها على ذلك.

١٢ - وفي ١٤ نيسان/أبريل، قتل ما يزيد عن ٣٠ شخصا في هجوم استعملت فيه أساليب متطورة واستهدف مقر المحكمة الإقليمية. وكان الهجوم الذي شارك فيه عدة مسلحين باستعمال عدة قنابل أشد الهجمات المنفذة في مقديشو فتكا في عام ٢٠١٣. وفي نفس اليوم، استهدف ما يرجح أنه مركبة على متنها مفجر انتحاري قافلة تابعة لإحدى وكالات العون التركية. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، اغتيل أحد نواب المدعي العام في مقديشو، بينما استهدفت مركبة انتحارية في ٥ أيار/مايو وفداً قطرياً في قافلة وزارية، ما أسفر عن مقتل أزيد من ١٠ أشخاص.

١٣ - وفي جنوب ووسط الصومال، سيطرت القوات التابعة للحكومة والمتنسبة لها على عدة قرى قرب مركا (شبيلي السفلى) وعلى بورهاكابا (باي) في ١٤ و ٢٧ شباط/فبراير

على التوالي، وبحلول نيسان/أبريل، استرجعت تلك القوات الطريق الرابطة بين لوق وبايدوا وأفغويي ومقديشو من يد متمردي حركة الشباب. وفي غضون ذلك، أنهت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال العمليات التي نفذتها من أجل إحكام السيطرة على الطريق بين مقديشو وبايدوا الممتدة على طول ٢٤٠ كيلومترا. بيد أن مناطق بايدوا (باي) وبيليت وين (هيران) وكيسمايو (جوبا السفلى) وحوذور (باكول) الخاضعة لسيطرة الحكومة الاتحادية تعرضت لهجمات تكاد تكون أسبوعية، وفي ١٢ شباط/فبراير أصيب حارس تابع للأمم المتحدة خارج وقت عمله بجراح. وأدت هجمة بمدافع الهاون شنت على مطار كيسمايو في ٢٩ نيسان/أبريل و ١ أيار/مايو على التوالي إلى نقل معظم أفراد الأمم المتحدة إلى خارج المدينة. وكان عدد الهجمات المنفذة ضد منطقتي أفغويي ومركا مرتفعا بشكل كبير، وواصل المتمردون أيضا تهديداتهم واستفزازاتهم ضد المدنيين والعاملين في مجال تقديم المعونة هناك. وتجنبت حركة الشباب لفت الأنظار إليها في شبيلي الوسطى وغلغادود، ولكنها ظلت تسيطر على معظم تلك الأراضي.

١٤ - ووقع أهم تطور أمني خارج مقديشو في حوذور (باكول) عقب انسحاب القوات الإثيوبية والصومالية في ١٧ آذار/مارس. فسرعان ما استعادت حركة الشباب المدينة، وقتل مدني واحد على الأقل وألقي القبض على عدة أشخاص آخرين. ومثل الاستيلاء على حوذور أول مكسب إقليمي يحققه المتمردون خلال عدة أشهر وأظهر صعوبة استمرار السيطرة على المناطق المستعادة.

١٥ - وأبلغ أيضا عن تجاوزات ارتكبتها عناصر غير منضبطة من قوات الأمن الوطنية الصومالية ضد المدنيين خلال هذه الفترة، وإن كان يُقال بأن عدد هذه التجاوزات انخفض في الآونة الأخيرة. وزُعم أيضا أن قوات الحكومة شاركت في العديد من أعمال القتل خارج نطاق القانون في مقديشو في آذار/مارس. وأدت العداوة العشائرية القديمة بين الميليشيات المحلية وقوات الحكومة إلى عدد من الاشتباكات التي أسفرت عن سقوط قتلى في ٢٢ و ٢٥ و ٢٨ آذار/مارس في مركا، في حين تسببت المنازعات على السيطرة السياسية في حدوث اضطرابات في كيسمايو وبدرجة أقل في بايدوا.

١٦ - وفي "بونتلاندي"، استمر خلال عام ٢٠١٣ تصاعد هجمات حركة الشباب المشهود في أواخر عام ٢٠١٢. فقد شن المتمردون الهجمات بشكل منتظم، وشمل ذلك تنفيذ أول تفجير انتحاري في شمال غالكاويو في ١١ شباط/فبراير. وشكلت التهديدات المتكررة الموجهة ضد "بونتلاندي"، واكتشاف مواقع للمتفجرات، والتقارير الواردة عن تحركات المتمردين، مؤشرات تدل جميعها على زيادة قدرات حركة الشباب ونواياها في

المنطقة، وعلى وجودها المثير للقلق في منطقة "غامودوغ" المجاورة. ولا تزال الأعمال الإجرامية، وبعضها مرتبط بأفعال عناصر حكومية غير منضبطة وبمنازعات العشائر والتوترات السياسية، تؤدي إلى الإخلال بالأمن في "بونتلاندا" و "غامودوغ".

١٧ - وفي أوائل عام ٢٠١٣، شهدت "صوماليلاندا" فورة في الأنشطة المناهضة لحركة الشباب وسط تحذيرات من المملكة المتحدة والولايات المتحدة من تهديد إرهابي قد يستهدف غربيين، بيد أنه لم يقع أي هجوم. وبدلاً من ذلك، ظل النزاع على سول وسناج وكاين يمثل العامل الرئيسي المزعزع لاستقرار "صوماليلاندا"، ولا يزال يؤدي بشكل دوري إلى اشتباكات مسلحة بين "صوماليلاندا" ومنطقة "خاتومو" المتنازع عليها في المنطقة الحدودية.

١٨ - وتناقص عدد الحوادث المتصلة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال بشكل ملحوظ. ولكن تم الإبلاغ عن عدة محاولات لاختطاف السفن في عام ٢٠١٣. ولا يزال القرصنة يحتجزون خمس سفن و ٧١ بحارا.

ثالثاً - الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة دعماً لتوطيد السلام

ألف - تقديم الدعم للعملية السياسية والحكم

١٩ - واصل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال تقديم الدعم للجهود التي تبذلها الصومال لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في البلد، ولتعبئة الموارد من المجتمع الدولي من أجل الإنعاش والإغاثة الفوريين والتنمية طويلة الأجل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل ممثلي الخاص، أوغسطين ماهيغا، اتصالاته مع السلطات الصومالية، مع التركيز على المجالات ذات الأولوية التي تشمل تقديم الدعم لعملية التعمير الوطنية، وإنشاء هيكل الحكم المحلي وتحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة حديثاً، وتعزيز جهود التوعية السياسية والمصالحة الوطنية، والمضي قدماً في عملية إقامة النظام الاتحادي واستعراض الدستور وإنجاز الأعمال التحضيرية للانتخابات.

٢٠ - وفي شباط/فبراير، أوفدت إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعثة مشتركة إلى الصومال معنية بتقييم الدستور، لاستعراض المساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة سابقاً في هذا المجال وللمساعدة في تحديد مشاركتها والدعم الذي ستقدمه في المستقبل. وأوفدت إدارة الشؤون السياسية أيضاً خبيراً دستورياً في نيسان/أبريل لمساعدة رئيس البرلمان في إجراء الاستعراض الدستوري.

٢١ - وفي هذه الأثناء، واصلت الأمم المتحدة دعمها لتنفيذ خطة البرلمان الاستراتيجية عن طريق إجراء التقييمات وتقديم المساعدة التقنية في مجالات مختلفة. وبدأت عملية لدعم بناء علاقات عمل جيدة بين البرلمان والسلطة التنفيذية، وافتتحت عملية أخرى لوضع استراتيجية تواصل للبرلمانيين لكي يقيموا علاقات حوار مع دوائهم الانتخابية. وبدأت الحكومة الاتحادية وضع آلية لتنمية القدرات دعماً لسياسة الركائز الست. واتخذت أيضاً خطوات لتوحيد كشوف مرتبات الخدمة المدنية، وخططت لعملية مراجعة شاملة للخدمة المدنية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٢ - ومثلت الاستراتيجية المشتركة بين المكتب السياسي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الاعتبارات الجنسانية والوساطة مبادرة مبتكرة لتعزيز تمثيل المرأة ومشاركتها الفعالة وشغلها مواقع قيادية. وعقدت حلقتا عمل في مقديشو وغاروي ("بونتلاندا") في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير وفي ١٧ و ١٨ آذار/مارس على التوالي. وشارك في حلقتي العمل أكثر من ٧٠ امرأة تمثلن منظمات سلام اتفقن خلالهما على ضرورة وضع منهاج عمل وطني من أجل تحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ولا سيما في مؤسسات الحكم. وفي ٢٧ آذار/مارس، عقدت إدارة شؤون المرأة والشؤون الاجتماعية الصومالية اجتماعاً في مقديشو مع أكثر من ٧٠ امرأة من منظمات شعبية في بنادير، وهيران، وشبيلي السفلي، وشبيلي الوسطي، وذلك لاستطلاع سبل إقامة الروابط والشراكات لدعم عناصر الانتعاش الاقتصادي وبناء السلام وتقديم الخدمات في سياسة الركائز الست.

٢٣ - وطلبت وزارة الإعلام والبريد والاتصالات السلوكية واللاسلكية من المكتب السياسي تجهيز قاعة إعلامية آمنة بهدف مساعدة الحكومة في جهودها الرامية إلى التصدي للمعلومات المضللة عن سياساتها وأنشطتها، ولا سيما في ما يتعلق بالمصالحة والعمليات المؤدية إلى الانتخابات المقبلة في عام ٢٠١٦. وقام المكتب بتيسير دورة تدريبية مدتها أربعة أيام في نيسان/أبريل تناولت التحقيقات الصحفية وسلامة الصحفيين.

باء - الجزاءات المحددة الهدف

٢٤ - رفع مجلس الأمن بشكل جزئي، في قراره ٢٠٩٣ (٢٠١٣)، الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى الصومال وذلك لفترة ١٢ شهراً. وقدمت الحكومة الاتحادية إلى المجلس في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ تقريرها الأول عملاً بالفقرة ٣٩ من القرار المذكور.

جيم - قطاع الأمن

٢٥ - اعتبر الرئيس محمود إصلاح القطاع الأمني بمثابة "أولوية الأولويات". وخلال مؤتمر لندن الثاني بشأن الصومال الذي عقد في ٧ أيار/مايو، عرضت الحكومة الاتحادية مشروعها لإطار خطة الأمن الوطني، ودعت إلى تقديم الدعم العاجل للجيش الوطني الصومالي ولخطط العمل الاستراتيجية لقطاع الشرطة والعدل. وبدعم مالي من صندوق بناء السلام، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عمليات مسح في أربع مناطق مستعادة. ويهدف المشروع إلى مساعدة الحكومة في تقييم البيئة الأمنية، وسيدعم وضع برامج القطاع الأمني.

٢٦ - وفي الوقت نفسه، بدأ برنامج التدريب السنوي للقوات الوطنية الصومالية في ٢١ كانون الثاني/يناير، وتضمن دورات قيادة لأجل ٨٠ من الضباط وضباط الصف. وأتمت آخر دفعة من المجندين المقبولين، التي دربتها بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في أوغندا، دورة تدريبها في شباط/فبراير، وعاد ٥٥٤ من المجندين الجدد إلى الصومال. وأجرت بعثة التدريب تدريباً للمتخصصين بدأ في نيسان/أبريل لتطوير قدرات عسكرية متخصصة. وفي ١٥ أيار/مايو، أقامت بعثة التدريب حضوراً دائماً في مقديشو وافتتحت عمليات تدريبية شاملة فيها. وبحلول نهاية عام ٢٠١٣ يتوقع أن تنظم جميع الدورات التدريبية لتلك البعثة في مقديشو؛ ويتوقع وصول قوامها الكامل من الموجهين والمدربين للمرحلة الأولى إلى مقديشو (١٦ موجهاً ومدرباً) بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠١٣. وتواصل الأمم المتحدة تقديم الدعم لتنسيق جهود بناء القدرات، وذلك من خلال الفريق العسكري العامل المعني بالجوانب الفنية وبالتنسيق مع الحكومة الاتحادية.

٢٧ - وأنشأت قوات الشرطة الصومالية حضوراً في عدد من المناطق المحررة حديثاً، بما في ذلك مركا وأفغوي ووانلاوين (شيبلي السفلى) وبايدوا. ولكن انعدام اللوجستيات الكافية طرح تحدياً جسيماً أمام المزيد من الانتشار. وبفضل منحة قدمتها حكومة اليابان إلى الصندوق الاستئماني للمؤسسات الأمنية الانتقالية الصومالية، سيتم تقديم المعدات والدعم اللوجستي إلى وزارة الداخلية والأمن الوطني، وإلى قوات الشرطة. وقد وضعت الوزارة، بدعم من الأمم المتحدة، خطة عمل استراتيجية مدتها أربع سنوات لبناء خدمة للشرطة المدنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم المكتب السياسي تدريباً للسائقين ضمن قوات الشرطة، وقدم الدعم الاستشاري لتدريب ١٠٠٠ فرد في "قوة الانتشار السريع" الصومالية في مجال الحد من كميات الأسلحة والذخيرة المتداولة في مقديشو وإزالة نقاط

التفتيش غير القانونية. وقامت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتيسير تدريب ٢٠٦ ضباط في جيبوتي في مجال إدارة النظام العام.

٢٨ - ولا يزال التعامل مع المقاتلين المنفصلين عن الجماعات المسلحة يمثل تحدياً هائلاً للحكومة الاتحادية وشركائها، ويزيده تعقيداً الافتقار إلى إطار وسياسة قانونيين. وقدم المكتب السياسي الدعم إلى الحكومة في وضع برنامج وطني، وأقرت البرنامج فرقة العمل المشتركة بين الوزارات المعنية بالمقاتلين المنفصلين وجرى تقديمه إلى الحكومة الاتحادية في ٥ شباط/فبراير. وينتظر البرنامج إقراره بشكل نهائي من جانب الجهات الحكومية المعنية. وفي الوقت نفسه، قام المكتب السياسي، بالتعاون مع شركاء آخرين متعددي الأطراف، بما في ذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، بتقديم الدعم لوضع المبادئ التوجيهية التشغيلية لتنفيذ البرنامج الوطني، كما انتدب موظفاً وطنياً إلى وزارة الداخلية والأمن الوطني.

٢٩ - وخلال الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ٢٦ نيسان/أبريل، قامت فرقة الشرطة المعنية بإبطال الذخائر المتفجرة، التي دربتها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بالتعرف على ٢٧ جهاز متفجر مرتجل وتأمينها، كما قامت بجمع ٢١٤ قطعة من الذخائر غير المتفجرة أو بالتخلص منها في مقديشو. وتم نشر فريقين إضافيين، أتما تدريبهما في مقديشو في كانون الثاني/يناير، في بايدوا بصفة دائمة. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، في إطار مشروعها لتعزيز الأمن في ميناء مقديشو، بتزويد قوات الشرطة بالتدريب الأساسي على الملاحة البحرية وأمن الموانئ لتمكين ضباطها من القيام بالعمليات الأساسية للتخليص في الموانئ في المستقبل.

٣٠ - وقام المكتب السياسي أيضاً، من خلال عملية كمبالا، بمساعدة الحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية على صياغة استراتيجية بحرية تساعد على إدارة المناطق البحرية وحمايتها، وعلى استعراض الثغرات التي تعترض إطارها القانوني. وسيحتاج تنفيذها إلى دعم بالتمويل. وقام برنامج دعم الرهائن، الذي يديره المكتب السياسي ويسير شؤون مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتنسيق تحرير ٤٩ رهينة وإعادتهم إلى أوطانهم.

دال - الدعم اللوجستي المقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٣١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حافظت البعثة على قوامها المأذون به من الأفراد النظاميين البالغ ١٧ ٧٣١ فرداً. وبدعم من مكتب الأمم المتحدة، شُرع في ٢ نيسان/أبريل في نشر كتيبة سيراليونية في بلدات كيسمايو ودوبلي وتابدا في القطاع ٢، ويتوقع أن يكتمل

ذلك في أوائل حزيران/يونيه. ويتوقع أن تقوم كينيا في الوقت نفسه بسحب ٨٥٠ جنديا من أفرادها العسكريين في نفس القطاع. وعملا بالقرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣)، يقوم المكتب، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، بالتحقق من استبدال الأفراد العسكريين هذه في المكان. وقام المكتب أيضا بإجراء عملية تناوب لقوة محاربة أوغندية في كانون الثاني/يناير، وكتيبتين بورونديتين في نيسان/أبريل، ونشر ٥٥ فردا إضافيا من أفراد الشرطة في مقديشو في آذار/مارس. وعملا بالقرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣)، شرع المكتب في نيسان/أبريل في مشاورات مع الاتحاد الأفريقي والبعثة لوضع خطة تحقق مدتها ١٢ شهرا لجميع أفراد البعثة باتساق مع عمليات تفتيش المعدات.

٣٢ - وبدأ تسيير القوافل البرية للبعثة بين مقديشو وبايدوا في نيسان/أبريل، مما قلل من تكاليف الدعم اللوجستي الذي كان يقدم حتى ذلك الحين جوا أو برا عبر كينيا وإثيوبيا. وشرعت وحدات البعثة الهندسية التي درها المكتب والتي تستخدم معدات الأمم المتحدة في إصلاح الطريقين الرابطين بين مقديشو وبايدوا وبين مقديشو ومركا معا، فيما شرعت وحدات البعثة من الشاحنات الثقيلة التي أصبحت مؤخرا جاهزة للاشتغال في العمل في المناطق المحيطة بالعاصمة.

٣٣ - وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، ما زالت البعثة تحمل فوق طاقتها وتفتقر إلى عناصر التمكين البالغة الأهمية ومضاعفات القوة. وفي نيسان/أبريل، نشر المكتب طائرات عمودية إضافية خاصة بالخدمات لتعزيز إجلاء المصابين ونقل الموظفين وتقديم الدعم اللوجستي، فيما لم يتم الاتحاد الأفريقي بعد بنشر الطائرات العمودية على النحو المتوخى في القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢).

٣٤ - وواصل المكتب تقديم الدعم لـ ١٧ موظفا مدنيا تابعا للبعثة، ولوحدتين من وحدات الشرطة المشكلة تتكون كل واحدة منهما من ١٤٠ ضابطا، و ١٤٧ من فرادى ضباط الشرطة، و ٨٥ من ضباط الأركان العسكريين، بالإضافة إلى الوحدات. وتم الانتهاء من بناء مقر البعثة في مقديشو في نيسان/أبريل، ليستضيف ما يصل إلى ٨٥ من الأفراد. ويجري إنشاء مراكز القطاعات في بايدوا وبيليت وين وكيسمايو من أجل استضافة أفراد الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المدنيين الذين سيتم نشرهم في المستقبل. وتم إنشاء معسكرات بدء عمل صغيرة في بايدوا وكيسمايو، في حين شيدت المباني الأولى وبنيت بئر في بيليت وين.

٣٥ - وواصل المكتب تقديم المجموعة الكاملة من الدعم اللوجستي ودعم بناء القدرات للبعثة وفقا للتكليف الصادر من مجلس الأمن، بما في ذلك تقديم قدر كبير من الدعم والتدريب في المجال الطبي. ونفذ المكتب ٧٤ رحلة جوية للإجلاء الطبي والنقل وإعادة النشر

والإعادة إلى الوطن، شملت ١١٥ موظفا من أفراد البعثة، وذلك في الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ٨ أيار/مايو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى ٨٤٠ من قوات البعثة وأفراد شرطتها التدريب السابق للانتشار، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وكذلك التدريب على المهارات التقنية في مجالات الهندسة، والطيران، واستخدام المعدات، والصيانة. ووفر المكتب ١٠ مطابخ مقطورة تعمل بوقود الديزل و ٢٠٠ موقد، الأمر الذي مكن البعثة من التوقف عن استخدام الفحم في القطاعات ١ و ٢ و ٣.

٣٦ - وأجرت البعثة والمكتب مشاورات موسعة بشأن تفعيل قوة الحراسة، بما في ذلك احتياجات القوة من الدعم. وسيجري تناول مفهوم عمليات قوة الحراسة التابعة للبعثة ونشرها خارج مقديشو في التقرير المقبل للاتحاد الأفريقي المقدم إلى مجلس الأمن.

٣٧ - ويقوم المكتب أيضا بمواءمة دعمه للبعثة مع سياسة الأمم المتحدة الخاصة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. إذ اتفق المكتب والبعثة في نيسان/أبريل على مجموعة من الخطوات لتعميم اتباع هذه السياسة وتعزيزها على نحو استباقي. ويعمل حالياً مع البعثة مستشار في مجال القانون الدولي الإنساني، بدعم من المكتب.

٣٨ - وفي ما يتعلق بإنشاء خلية تابعة للبعثة معنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها، ينظر الاتحاد الأفريقي حالياً في مشروع إطار للخلية سيتطلب تنفيذه، بعد الموافقة عليه رسمياً، تمويلاً من المانحين.

٣٩ - وواصل فريق الدعم الإعلامي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي يديره المكتب، تقديم الدعم للبعثة في مجال الاتصالات الاستراتيجية، ويتمثل في تقديم التقارير الإخبارية، ورسم الخريطة الإعلامية الصومالية، وتنظيم حلقات دراسية للتوعية من أجل البلدان المساهمة بقوات، وإجراء مشاورات بشأن قانون الإعلام الصومالي. وبدأت الأعمال التحضيرية لإنشاء مراكز للاتصالات في جميع القطاعات الأربعة في جنوب ووسط الصومال.

٤٠ - وفي الفترة من ١٦ كانون الثاني/يناير إلى ٣ أيار/مايو، دمرت البعثة بأمان ١٤٥٠ قطعة من الذخائر المتفجرة و ٥١ جهازاً من الأجهزة المتفجرة المرتجلة في جميع القطاعات. وقامت الأمم المتحدة بتدريب فريقين معينين بإبطال الذخائر المتفجرة وفريقين للكشف عن المتفجرات باستخدام الكلاب من أجل القطاعين ٢ و ٣، وأربعة أفرقة بوروندية في القطاع ١، وسبعة أفراد جيبوتيين. وأنجزت الأعمال التحضيرية السابقة للنشر في سيراليون في آذار/مارس.

هاء - حقوق الإنسان وسيادة القانون

٤١ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت حالة حقوق الإنسان تطرح تحديات شديدة. إذ تم الإبلاغ بشكل متكرر عن وقوع ضحايا في صفوف المدنيين وأعمال قتل خارج نطاق القانون في مناطق النزاع. وظلت المحاولات الرامية إلى قمع حرية التعبير، من خلال الاحتجاز التعسفي وعمليات القتل المستهدفة للصحفيين، تثير القلق. وفي ٣ نيسان/أبريل، أمرت سلطات "بوتلاند" بإغلاق ثلاث محطات إذاعة دون مبرر قانوني واضح. وبالرغم من تعهد الصومال بوقف تطبيق عقوبة الإعدام، أعدم على الأقل ١٣ شخصا في "بوتلاند" وخمسة آخرون في مقديشو.

٤٢ - وفي ٢١ شباط/فبراير، اجتمع الفريق العامل الفني لشؤون العدالة والإصلاحات، الذي يشترك في رئاسته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لمناقشة التنسيق الحكومي لقطاع العدل وأنشأ لجنة لتنسيق إصلاح العدالة. وعقدت الحكومة في الفترة من ١ إلى ٥ نيسان/أبريل مؤتمرا وطنيا لاستعراض نظام العدالة الحالي، وأوصت بإصلاحات تشريعية ومؤسسية من أجل تحديد الولايات المؤسسية والقدرات التشغيلية لمؤسسات العدالة الأساسية. وتنص خطة عمل وطنية مدتها سنتان انبثقت عن المؤتمر على تعزيز الإطار المؤسسي لمؤسسات العدالة وبناء قدراتها ومواردها من أجل تحسين إمكانية اللجوء إلى القضاء. وفي الوقت نفسه، أنشأت وزارة العدل في "صوماليلاند" في آذار/مارس منتدى للتنسيق في مجال العدالة يتألف من ممثلين عن مختلف المؤسسات الحكومية، ويهدف إلى تحسين الاتساق في نظام العدالة.

٤٣ - ولا تزال الأوضاع في مرافق الاحتجاز التي تم رصدتها في جميع أنحاء البلد دون المعايير الدولية الدنيا، بما في ذلك في هرجيسة، وغاروي، وبوساسو وفي سجن مقديشو المركزي، حيث أبلغ عن تفشي ما اشتبه في أنه وباء الكوليرا. وفي ٤ و ٥ آذار/مارس و ٦ أيار/مايو، نُقل على التوالي ٢٥ قرصانا و ٨ قراصنة مدانين من سيشيل إلى المرافق المعاد تأهيلها من السجن في بوساسو ("بوتلاند").

٤٤ - وفي الفترة من ١٧ إلى ٢٢ آذار/مارس، أجرى الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، شمي الباري، زيارته القطرية العاشرة وناقش مع السلطات وضع خريطة طريق تكون وثيقة الارتباط بالبرنامج السياسي للحكومة.

حماية الطفل

٤٥ - تم التحقق مما مجموعه ٥٥٢ انتهاكا جسيما في حق الأطفال في الربع الأول من عام ٢٠١٣، وهو ما يمثل انخفاضا بأكثر من النصف في عدد الحالات المبلغ عنها في نفس الفترة من عام ٢٠١٢، وهو ١ ٢٨٨ حالة. وجاءت الانتهاكات المبلغ عنها على النحو التالي: قتل ٣٧ طفلا (٢٧ ولدا و ١٠ بنات)؛ وإصابة ٦٣ طفلا بالتشويه (٤٣ ولدا و ٢٠ بنتا)؛ وتجنيد ٢١٩ طفلا (٢١٤ ولدا و ٥ بنات)؛ و ١٩ اعتداء جنسيا (كلهن بنات)؛ واختطاف ٢٠٥ أطفال (١٨٧ ولدا و ١٨ بنتا)؛ وسبع هجمات على مدارس؛ وهجوم على مستشفى واحد؛ وحالة واحدة لمنع وصول المساعدة الإنسانية. ويعزى الاتجاه التنازلي في القتل والتشويه والتجنيد إلى تراجع القتال المباشر بين حركة الشباب والقوات الحكومية، بينما تظل معدلات الاختطاف مرتفعة على نحو يثير القلق.

٤٦ - وبصفة عامة، ارتكبت حركة الشباب معظم الانتهاكات المبلغ عنها (٦٣ في المائة)، تليها القوات الوطنية الصومالية (٢٧ في المائة)، وهي حالة شبيهة بالحالة التي كانت في الفترة نفسها من عام ٢٠١٢، إذ ارتكبت القوات الوطنية الصومالية والمليشيات المتحالفة معها معظم أعمال القتل (٣٨ في المائة)، فيما ارتكبت حركة الشباب معظم أعمال الاختطاف (٦٣ في المائة)، والتجنيد (٨٢ في المائة)، والعنف الجنسي (٤٢ في المائة)، والهجمات على المدارس (٧١ في المائة).

٤٧ - وتعمل الحكومة الاتحادية والأمم المتحدة على تنفيذ خطة العمل الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم. وتعمل القوات الوطنية الصومالية حاليا على الإفراج عن ٤١ طفلا وتسليمهم إلى اليونيسيف من أجل إعادة إدماجهم. وعلاوة على ذلك، تجري محادثات مع وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والبعثة من أجل اعتماد إجراء تشغيلي موحد لإطلاق سراح الأطفال وتسليمهم.

العنف الجنسي والجسدي

٤٨ - يظل العنف الجنسي، وبصفة خاصة في مخيمات المشردين داخليا في مقديشو والمناطق المحيطة بها، مصدر قلق شديد. ويشمل الجناة أعضاء من جماعات مسلحة منظمة وفي بعض الأحيان أفرادا من القوات الوطنية الصومالية. ومن دواعي القلق الشديد أن امرأة، يُزعم أن عناصر من القوات الوطنية اغتصبته، وصحفيًا أجرى مقابلة معها، احتُجزا وحوكما وصدر حكم في حقهما في ٥ شباط/فبراير. وأنشئت فرقة العمل المعنية بالعنف الجنسي التي أعلن عنها رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية السابقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ولكنها لم تجتمع أبدا. وخلال زيارة ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع،

زينب حواء بنغورا، خلال الفترة من ٢ إلى ٦ نيسان/أبريل، عرضت تقديم الدعم إلى الحكومة للتصدي للمشكلة بصورة شاملة. وفي ٧ أيار/مايو، وقعت حكومة الصومال والأمم المتحدة بياناً مشتركاً بشأن منع العنف الجنسي بهدف، في جملة أمور، إلى تعزيز سيادة القانون، وبناء قدرات نظام العدالة من أجل منع الجرائم المتعلقة بالعنف الجنسي ومحاكمة مرتكبيها، وحماية الناجين والشهود والصحفيين الذين يعدون تقارير صحفية في هذا الموضوع، وضمان حصول الناجين على الخدمات.

واو - الحالة الإنسانية

٤٩ - استمرت الحالة الإنسانية في التحسن منذ تقرير الأخير، إذ انخفض عدد الناس المحتاجين إلى المساعدة لإنقاذ الحياة بنسبة ٥٠ في المائة، وتحسنت معدلات سوء التغذية نتيجة المساعدة المستمرة إلى جانب الظروف المناخية المواتية. غير أن الاحتياجات الإنسانية لا تزال كبيرة جداً، إذ يعتمد ٢,٧ مليون صومالي على المساعدة وفقاً لما ذكرته وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية وشبكة نظم الإنذار المبكر بالمحاجة اللتين تديرهما منظمة الأغذية والزراعة.

٥٠ - وثمة حاجة ماسة إلى التمويل لدعم البرامج وتمكين أشد الفئات ضعفاً من الحصول على المياه النظيفة، والاستفادة من المرافق الصحية والمأوى والخدمات الصحية في الأشهر القادمة. ففي أوائل أيار/مايو، لم تكن الجهات المانحة قد قدمت سوى ١٥ في المائة من مبلغ ١,٣ بليون دولار المطلوب لعام ٢٠١٣. وحثت الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني على تقديم المساعدة المستمرة لمنع حدوث تدهور كبير في الحالة في حزيران/يونيه، عندما يزيد نزول الأمطار من خطر المرض وتنخفض المخزونات الغذائية.

٥١ - وعلى الرغم من حدوث بعض التحسن، لا يزال انعدام الأمن يعرقل الجهود الإنسانية. إذ حال عدم اليقين السياسي وما يرتبط بذلك من عدم استقرار في مناطق جوبا دون قيام العاملين في المجال الإنساني بتوسيع نطاق تقديم المعونة في ضواحي كيسمايو. وعلى الرغم من انخفاض مستوى التعرض لأنشطة تقديم المعونة والهجمات على العاملين في مجال تقديم المعونة منذ تقرير الأخير (٣٠ حادثاً مقابل ٥٢ حادثاً)، غير أنه لا يزال يثير القلق.

٥٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم برنامج الأغذية العالمي وشركاؤه الدعم لأكثر من مليون مستفيد من خلال مزيج من البرامج المتعلقة بالتغذية، والإغاثة، وأسباب المعيشة، وشبكات الأمان الاجتماعي. وركزت المساعدة الغذائية على تعزيز قدرة الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية على التحمل، مع مواصلة تقديم دعم التغذية المحدد الأهداف إلى أشد الفئات ضعفاً، بمن فيهم الأطفال دون سن الخامسة والأفراد المشردون داخلياً. وقدم الشركاء المعنيون بالتغذية المساعدة إلى أكثر من ٤٢٢ ٥٢ طفلاً تتراوح أعمارهم ما بين ٦ أشهر

وأقل من خمس سنوات ممن يعانون على نحو شديد وحاد من سوء التغذية، ولا سيما في جنوب الصومال. ويقوم الشركاء في مجال الصحة بتعزيز الخدمات في المنطقة، وقاموا للمرة الأولى بحملة تلقيح ضد شلل الأطفال في جميع مقاطعات المناطق العشر التي أصبح مؤخرا من الممكن الوصول إليها. وعلى الرغم من تلقيح أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ طفل، لا يزال ٥٠٠ ٠٠٠ طفل في جنوب وسط الصومال في حاجة إلى التلقيح.

٥٣ - ولا يزال المدنيون يتحملون وطأة القتال المستمر في الصومال. ورغم انخفاض عدد المصابين من المدنيين الذين تلقوا علاجا في مستشفيات الإحالة في مقديشو بنسبة ٣٣ في المائة، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٢، فقد عُولج، في تلك المستشفيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير عدد يصل إلى ١ ٥٠٠ شخص بسبب إصابات متصلة بالأسلحة. وقد سُرد داخليا نحو ١٤ ٠٠٠ شخص في الربع الأول من عام ٢٠١٣، من بينهم ٢ ٥٠٠ مدني فروا باتجاه الحدود الإثيوبية الصومالية عقب الانسحاب من حودور. وقدمت وكالات المساعدة الإنسانية مساعدات إلى المشردين والأسر الضعيفة في المجتمعات المضيفة، وتواصل رصد حالة أولئك المشردين وتلك الأسر. وحسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، عبّر حوالي ١٠ ٠٠٠ صومالي الحدود متجهين إلى إثيوبيا في الربع الأول من عام ٢٠١٣.

٥٤ - وتواصلت عودة اللاجئين إلى الصومال خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وتشير تقديرات مفوضية اللاجئين إلى أنه منذ مطلع عام ٢٠١٣، عاد ١٦ ٠٠٠ شخص طواعية من البلدان المجاورة (كينيا وإثيوبيا واليمن والمملكة العربية السعودية) وبمن فيهم مهاجرو الشتات. وتواصل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني دعم العودة الطوعية للمشردين في إطار برامج مقررّة. وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتكثيف برامج التوعية بمخاطر الألغام في نقاط العبور الرئيسية في جنوب الصومال، لإذكاء وعي العائدين بالتهديدات الناجمة عن المتفجرات.

٥٥ - وتواصل إخلاء المباني العامة والأراضي الخاصة في مقديشو من المشردين داخليا، ويُعزى ذلك أساسا إلى زيادة الضغط على حيازة الأراضي بسبب القادمين الجدد في الآونة الأخيرة. وتخطط الحكومة للقيام بعملية نقل واسعة النطاق إلى مواقع في ضواحي العاصمة لما يقدر بمئات الآلاف من المشردين داخليا. ويساعد مجتمع المساعدة الإنسانية الحكومة على الوفاء بالتزامها بتحسين مستوى خدمات الحماية والأمن المُقدّمة لجماعات المشردين داخليا. ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٢، قدّمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و"الاتحاد من أجل العودة" (وهو مركز عمليات يضم الأمم المتحدة ومنظمات دولية غير حكومية) المساعدة إلى ٣ ٤٧٩ أسرة من أسر المشردين كي تعود إلى مواطنها الأصلية في باني وشيبيلي

السفلى وشبيلي الوسطى. وأجرت المفوضية دراسات استقصائية في جميع أنحاء الصومال للوقوف على نوايا المشردين داخليا بشأن العودة إلى ديارهم، وتوجه نحو ٢٠٠ من قادة المشردين داخليا من المستوطنات التي أُجري استقصاء الآراء فيها إلى مناطق باي وشبيلي الوسطى وشبيلي السفلى وبنادير للتحقق من الظروف السائدة في مواطنهم الأصلية من أجل مساعدة أهاليهم على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن عودتهم المحتملة إلى هناك.

زاي - الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي والتنمية

٥٦ - لا يزال إصلاح إدارة المالية العامة في مقدمة الأولويات. وقد أنهت الحكومة عملية تقييم ذاتي بدعم من البنك الدولي ووزارة التنمية الدولية للمملكة المتحدة. وشكّل هذا التقييم ركيزة لخطة عمل من أجل الإصلاح أطلقها وزير المالية والتخطيط في نيسان/أبريل من أجل تحسين إعداد الميزانية وعملية تنفيذها، وتعزيز الانضباط المالي، وتوطيد الإدارة المالية والمساءلة بشكل عام. وسلّط التقييم الذاتي الضوء على تدني الإيرادات، وشدد على غياب مراقبة الحكومة للموائئ الرئيسية وعلى نظام التعريفات الجمركية المتجاوز، وعلى ضعف الضوابط. وتعاون مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم مع مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والحكومة الاتحادية ومنظمة الجمارك العالمية من أجل تعزيز نظام الجمارك وإدارة الموائئ، الذي مكن الصومال من أن تصبح العضو رقم ١٧٩ في منظمة الجمارك العالمية.

٥٧ - وفي محاولة لتسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي التي لا تزال تشكل سببا رئيسيا للنزاعات، تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتنفيذ "مبادرة أرض الصومال" في "صوماليلاند". وفي ١٩ شباط/فبراير، تم تنظيم حلقة عمل لمناقشة المسائل المتعلقة بالأراضي في "صوماليلاند" حضرها ممثلون عن الإدارة المحلية. واتفق هؤلاء الممثلون على الأولويات الرئيسية ومن بينها بلورة "سياسة بشأن الأرض في صوماليلاند" والتحقق من سندات الملكية السابقة.

٥٨ - وواصلت الأمم المتحدة القيام بمسح لتقدير عدد السكان في الصومال، وذلك في المناطق التي يمكن الوصول إليها في جنوب ووسط الصومال. ويهدف المسح إلى إعداد تقديرات سكانية موثوقة بحسب المناطق والمقاطعات مع تصنيف السكان إلى حضر وريفين ورُحّل. وقد أُجري آخر مسح سكاني واسع النطاق في عام ١٩٧٥.

٥٩ - ومنذ استلام الحكومة الاتحادية مقاليد الحكم تزايدت أنشطة القطاع الخاص بسرعة في مقديشو. ولتشجيع عمالة الشباب والتصدي للتحديات الناجمة عن القرصنة والتزاع والبطالة، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم للحكومة في تهيئة بيئة مواتية للاستثمار.

وأعدت خارطة طريق من أجل توفير خدمات التمويل البالغة الصغر حسب المعايير الإسلامية في الصومال وأجريت أنشطة لتنمية القدرات في هذا المجال.

٦٠ - ونظرا لآثار تغير المناخ في الصومال، يَسِّرَت الأمم المتحدة إعداد خطة عمل وطنية للتكيف مع تغير المناخ، وتتمثل أبرز أولوياتها في الإدارة المستدامة للموارد الرئيسية، وخاصة المياه والأراضي، وكذلك في التخفيف من الأخطار الناجمة عن الكوارث. وعملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، أُطلق في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣ البرنامج المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة للإنتاج المستدام للفحم النباتي ولتوفير موارد رزق بديلة.

٦١ - وفي آذار/مارس، أنشأت الحكومة الاتحادية فرقة عمل معنية "بالاتفاق الجديد" للمساعدة على تنفيذ نظام جديد لتقديم المعونة مع الشركاء الدوليين. وتضم فرقة العمل ممثلين عن الأمم المتحدة (باسم البنك الدول أيضا)، وعن الاتحاد الأوروبي (بالنيابة عن الجهات المانحة)، وعن الجانب الصومالي من ديواني الرئيس ورئيس الوزراء ووزارة المالية والتخطيط والمجتمع المدني والبرلمان. وقد عُقد اجتماعان في ١٠ نيسان/أبريل و ١ أيار/مايو. وقررت الحكومة إجراء تقييم لمواطن الضعف سيحدد الأسباب الكامنة وراء الضعف في الصومال وسيمكّن البلد من إيجاد مخرج من هذا الوضع. وقد أعطى رئيس الوزراء شردون إشارة الانطلاق الرسمية لعملية "الاتفاق الجديد" في مقديشو في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣.

رابعا - التنسيق وتعبئة الموارد

٦٢ - شارك ممثلي الخاص في القمة السادسة والأربعين لمجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي عُقدت في ٢٣ كانون الثاني/يناير في إثيوبيا، وتجاوز بانتظام مع كل من الهيئة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والاتحاد الأفريقي. وأعاد أعضاء الهيئة تأكيد استعدادهم لدعم السلام والاستقرار في الصومال أثناء القمة الاستثنائية الحادية والعشرين لرؤساء دول وحكومات الهيئة التي عُقدت في ٣ أيار/مايو.

٦٣ - وفي ٧ أيار/مايو، اشترك رئيس وزراء المملكة المتحدة، ديفيد كامرون، والرئيس محمود في استضافة مؤتمر لندن الثاني بشأن الصومال الذي نجح في حشد الدعم الدولي للحكومة الاتحادية، بما في ذلك في مجالات الأمن والعدالة وإدارة المالية العامة. ومثل الأمم المتحدة وفد يقوده نائب الأمين العام. وجدد المانحون الدوليون التزامهم بتحقيق الاستقرار في الصومال، إذ تعهدوا بتقديم مبلغ ٣٠٠ مليون دولار. وتعهدت الولايات المتحدة بتقديم مبلغ إضافي قدره ٤٠ مليون دولار، بينما أعلنت المملكة المتحدة عن تخصيص مبلغ قدره ٥٤,٢ مليون دولار للأنشطة الأمنية، يشمل مبلغا قدره ١٥,٥ مليون دولار سيقدم على

ستين لمساعدة الصومال على نشر قواتها المسلحة خارج مقديشو، ومبلغا قدره ٢,٣ ملايين دولار يخصص لحماية السواحل الصومالية من أعمال القرصنة. وستساعد هذه المبالغ المالية على زيادة عدد أفراد الشرطة وعلى تدريب القضاة والمحامين. وتعهد الاتحاد الأوروبي بالتبرع بمبلغ ٥٧,٦ مليون دولار لتعزيز نظام العدالة وجهاز الشرطة في البلد، وتعهدت المملكة المتحدة بالتبرع بمبلغ إضافي قدره ٢٢٥ مليون دولار لمساعدة الصومال على التصدي لموجات المجاعة في المستقبل.

٦٤ - وتلقى الصندوق الاستثماري لدعم المؤسسات الأمنية الانتقالية الصومالية تبرعا قدره ١٧٥ ٠٠٠ دولار من حكومة الدانمرك من أجل تحديد بيئة القطاع الأمني في المناطق المستردة حديثا بعد أن كانت تحت سيطرة حركة الشباب. وتلقى الصندوق الاستثماري أيضا تبرعا قدره ١٥٠ ٠٠٠ دولار من الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل دعم إنفاذ القانون البحري في الصومال.

٦٥ - وتلقى الصندوق الاستثماري لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تبرعا قدره ٦,٥ ملايين دولار من المملكة المتحدة لدعم العمليات والأنشطة التي تقوم بها البعثة في الصومال. ويبلغ الرصيد الإضافي الحر المتاح لدى الصندوق ٢,٦ ملايين دولار، ومعظمه مخصص لأنشطة التوعية.

خامسا - إنشاء بعثة الأمم المتحدة الجديدة

٦٦ - أعرب مجلس الأمن في قراره ٢٠٩٣ (٢٠١٣) عن عزمه الاستعاضة عن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ببعثة سياسية خاصة موسعة جديدة تنشر بحلول ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ولهذا الغرض، وبعد التشاور مع الحكومة الاتحادية والاتحاد الأفريقي، أوفدت بعثة تقييم تقني إلى الصومال وإلى المنطقة في الفترة من ١٧ إلى ٢٩ آذار/مارس، قامت ببلورة مفهوم لبعثة الأمم المتحدة الجديدة في الصومال. وأبلغت عن النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم التقني في رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2013/239) المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ويرد فيما يلي مستجدات الخطوات المتخذة للتحضير لإغلاق مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال عملا بقرار مجلس الأمن ٢١٠٢ (٢٠١٣).

ألف - سحب مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال

٦٧ - عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٩٣ (٢٠١٣) الذي أقرّ فيه المجلس بأن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال قد أنجز ولايته، شرعت إدارة الشؤون السياسية على الفور، بالتشاور مع إدارة الدعم الميداني، في عملية سحب المكتب وإغلاقه بحلول ٣ حزيران/يونيه.

٦٨ - وتمشيا مع التوصيات التي قدّمها عقب احتتام الاستعراض الاستراتيجي، والتي وافق عليها مجلس الأمن، سيمثل إنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال انطلاقة جديدة لعمل الأمم المتحدة في الصومال. وستستند البعثة الجديدة إلى رؤية جديدة تراعي احتياجات الصومال والفرص المتاحة فيه اليوم، وتوسّع نطاق الشراكات الجديدة والاحتياجات من الموارد الجديدة.

٦٩ - وفي خطاب موجّه إلى موظفي مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣، هنأ جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ممثلي الخاص المنتهية ولايته، أوغستين ماهيغا، والموظفين على إسهامهم في إتمام عملية الانتقال السياسي التي أفضت أيضا إلى تشكيل الحكومة الاتحادية. ومن الواضح أن هذه التطورات تعكس تغييرا استراتيجيا في الوضع السياسي في الصومال. ولإتاحة الانتقال السلس من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، تقرّر أن يتحمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مسؤولية تصفية أصول الدعم التي لا تحتاجها البعثة الجديدة، وأن تنتهي جميع الأنشطة الفنية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في ٣ حزيران/يونيه، وأن يتم بعد ذلك إنهاء عقود الموظفين حسب قواعد وأنظمة الأمم المتحدة المعتادة المتصلة بإنهاء العقود وفترات الإشعار بإنهاءها. وسيتم شغل جميع الوظائف في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بالاعتماد على قوائم المرشحين لشغل وظائف في الأمم المتحدة، أو عند الحاجة، من خلال تعيينات جديدة استنادا إلى اختبارات تنافسية يمكن لموظفي مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال الأكفاء والمؤهلين المشاركة فيها. وإذا تعين شغل وظائف بالغة الأهمية وإذا لم تكتمل عملية التوظيف في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بحلول ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، ستيسّر إدارة الدعم الميداني إيفاد الموظفين المتاحين، في إطار انتدابات مؤقتة، من المقرر أو البعثات الأخرى، في انتظار اكتمال عملية اختيار الموظفين للعمل في البعثة الجديدة. ومن أجل تنفيذ هذه السياسة، قدمت إدارة الدعم الميداني استشارات في مجال التطوير الوظيفي إلى الموظفين المعنيين، وتم إيفاد فريق دعم إلى نيروبي

ومقديشو من ١ إلى ١٠ نيسان/أبريل لمساعدة مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في تجهيز ملفات الموظفين المغادرين وملفات إعادة الانتداب.

باء - الأعمال التحضيرية لنشر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

٧٠ - كما ورد في رسالتي المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل، قامت بعثة تقييم تقني متعددة التخصصات بالتخطيط الفني لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وإثر عودة أفراد بعثة التقييم التقني، قدّمت إدارة الشؤون السياسية إحاطة إلى الدول الأعضاء وواصلت العمل على إعداد مسودة جدول الملاك الوظيفي وافتراضات الميزانية وأساليب العمل لأغراض نشر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وذلك بالتنسيق مع المراقب المالي والهيئات التشريعية.

٧١ - وفي وقت لاحق، اخترت نيكولاس كاي، من المملكة المتحدة، للاضطلاع بمهام ممثلي الخاص الجديد للصومال، خلفاً لأوغستين ماهيغا، وذلك اعتباراً من ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وسيُشرف السيد كاي على انطلاق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وسيضطلع بدور قيادي في تحمل المسؤوليات التي أوكلها مجلس الأمن إلى الأمم المتحدة في قراره ٢١٠٢ (٢٠١٣).

٧٢ - وفي غضون ذلك، قمتُ في ١٣ أيار/مايو بإيفاد فريق متقدّم صغير إلى مقديشو للتحضير لإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وضمّ هذا الفريق خبراء في الشؤون السياسية والتخطيط والمسائل الفنية، يقدم لهم الخدمات موظفو الدعم الذين أتاحهم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإدارة شؤون السلامة والأمن، ويضمّ هذا الفريق أيضاً فريقاً مكلفاً بالتوظيف من إدارة الدعم الميداني. وسيقدّم الفريق المتقدّم، بالتشاور الوثيق مع الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، الدعم الاحتياطي للتحضير لانطلاق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بما في ذلك عن طريق الإشراف على تعيين الموظفين الذين يشغلون وظائف بالغة الأهمية، وتحديث مفهوم البعثة على ضوء قرار مجلس الأمن ٢١٠٢ (٢٠١٣)، وإعداد خطة لنشر البعثة، وبلورة استراتيجية اتصالات بشأن الالتزامات الجديدة في الصومال.

سادساً - ملاحظات

٧٣ - لم تدخر حكومة الصومال الاتحادية، منذ تشكيلها قبل ثمانية أشهر، جهداً في سعيها نحو إقامة مؤسسات للدولة ذات مصداقية وبسط سلطتها خارج مقديشو لتحقيق رؤيتها لدولة صومالية تقوم بأدوارها بكل نجاح. فالبالد ماض في الطريق الصحيح لتحقيق الاستقرار،

الأمر الذي يمكن أن يهيئ الظروف اللازمة لكي يلمس جميع الصوماليين فوائد السلام، هم الذين طال عليهم الزمن وهم يتحملون العبء الأكبر لصراع وحشي. ومع ذلك، فإن الحكومة الاتحادية وإن كانت تملك غير قليل من الإرادة الحسنة، تواجه مهمة غير عادية في سعيها إلى بناء مؤسسات للدولة قادرة على توفير الأمن والعدالة والفرص الاقتصادية لشعب الصومال. وعلى الحكومة أيضاً أن تدخل في حوار معقد حول مستقبل الدولة، وهذه عملية خلافية بطبيعتها وتتطلب جهوداً مكثفة وشاملة للجميع بقصد التوصل إلى توافق في الآراء. وأود مرة أخرى أن أكرر التأكيد على دعمي القوي للحوار الذي بدأ بين الحكومة الاتحادية والسلطات في "صوماليلاند". فالأمم المتحدة على استعداد للعمل مع جميع الأطراف لتحقيق الأهداف المتوخاة.

٧٤ - وهناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل تهيئة الظروف المواتية لهذه الجهود، ليس أقلها تهيئة بيئة آمنة في جميع أنحاء البلد. فعلى الرغم مما تبذله الحكومة والقوى المتحالفة معها وبعثة الاتحاد الأفريقي من جهود جديرة بالثناء، لا يزال وجود حركة الشباب يثبث انعدام الأمن في أوساط السكان المدنيين ومؤسسات الدولة والجهات الفاعلة الدولية. وأما في المناطق التي ظهر فيها فراغ أمني، فقد تمكن المتمرّدون من استعادة بعض المناطق وأخذوا يرفضون عقوبات رهيبة على من يرفضون تأييد مذهبهم الفكري القائم على العنف أو يبدو عليهم تأييدهم للحكومة الاتحادية وحلفائها. وإنني أشعر بالفرح مما يُرتكب من أعمال عنف شنيعة لا تزال تحصد أرواح كثير من الأبرياء في أوساط المدنيين الصوماليين. وسيكون التزام الحكومة بالتطوير المؤسسي، ولا سيما من خلال إصلاح نظام العدالة، أمراً أساسياً لضمان ممارسة الدولة السيادة الفعلية والشرعية على الصومال، وقدرتها على حماية حقوق الإنسان.

٧٥ - وفي هذا الصدد، يظل استمرار بعثة الاتحاد الأفريقي في الاضطلاع بدورها أمراً بالغ الأهمية. ويساورني القلق من أن بعثة الاتحاد الأفريقي توشك على أن تستنفد قدرتها التشغيلية التي تسمح بها الموارد المتاحة، من حيث الحفاظ بالسيطرة على الأرض وتوسيع نطاق المناطق الخاضعة لسيطرتها. فإنه للحفاظ على ما تحقق في السنة الماضية من زخم باهر، لا بد من موارد إضافية، بما في ذلك عناصر التمكين ومضاعفات القوة، فضلاً عن الوسائل اللازمة لإعادة تشكيل قوات بعثة الاتحاد الأفريقي. ولذلك أهيب بجميع الدول الأعضاء أن تنظر بعين إيجابية في الطلبات التي أعرب عنها الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد.

٧٦ - وفي الوقت نفسه، أحث الدول الأعضاء على أن تبذل قصارى جهدها من أجل إنفاذ الحظر الذي فرضه المجلس على الفحم الصومالي الذي ما زال مصدراً رئيسياً للدخل لحركة الشباب، وعلى تقديم الدعم إلى فرقة العمل التي أنشأها رئيس الصومال بهدف التوصل إلى حل شامل لإنتاج وتصدير الفحم الصومالي.

٧٧ - إن الهدف الذي يجب السعي إلى تحقيقه على المدى الطويل هو أن يتمكن الصومال من تولي أموره الأمنية من خلال مؤسسات أمنية مسؤولة وفعالة. وهذا الهدف يتطلب تمويلاً جيداً ونهجاً استراتيجياً منسقاً. وإنني أرحب بالخطط الاستراتيجية التي أعلنت عنها حكومة الصومال الاتحادية في مؤتمر لندن الثاني في ٧ أيار/مايو بهدف تطوير قوات الأمن الصومالية ونظم إدارة قطاعي العدل والمالية العامة. وأشيد أيضاً بالتزام الحكومة بتعزيز حقوق الإنسان في الصومال، بما في ذلك عن طريق منع العنف الجنسي، وأشجع الحكومة على اتخاذ خطوات ملموسة للوفاء بهذه الالتزامات لما فيه مصلحة جميع الصوماليين. وأشكر الدول الأعضاء التي أبدت تعهدات سخية بتقديم موارد جديدة لمساعدة الحكومة في تنفيذ هذه الخطط، وأحث على أن يتم ذلك بصورة منسقة وفي الوقت المناسب. وأكرر عرض قيام الأمم المتحدة بدورها في دعم تنسيق هذه الجهود بالتشاور مع الحكومة، وانسجماً مع القرار ٢١٠٢ (٢٠١٣). وستكون هذه مهمة بالغة الأهمية لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

٧٨ - وفيما يخص التعليق الجزئي للحظر المفروض على توريد الأسلحة بموجب القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣) بهدف مساعدة الحكومة الاتحادية لكي تقوم بتعزيز مؤسساتها الأمنية، فإنه من الضروري احترام القيود المتبقية والالتزامات الإبلاغ التي أقرها مجلس الأمن احتراماً تاماً. وأحث الدول الموردة والحكومة على أن تحدد بوضوح التزاماتها بشأن إخطار لجنة مجلس الأمن عن شحنات الأسلحة الموجهة إلى البلد، عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) المتعلقين بالصومال وإريتريا، وأن تكفل الوفاء التام بتلك الالتزامات. وأي أسئلة عن إجراءات الإعفاء المتعلقة بالأصناف المبينة في مرفق القرار ٢٠٩٣ (٢٠١٣) ينبغي أن تُوجه إلى اللجنة لكفالة التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات المتعلقة بالصومال من جميع جوانبه.

٧٩ - وأي تقدم يُحرز على الجبهة الأمنية إلا وهو مرتبط في آخر المطاف بتحقيق المصالحة السياسية وإقامة عقد اجتماعي جديد بين جميع الصوماليين ودولتهم الاتحادية. وأود أن أرحب بالالتزامات التي أعرب عنها الرئيس حسن شيخ في خطابه أمام مؤتمر لندن الثاني الذي شدد على ضرورة تحقيق المصالحة الوطنية في جميع أنحاء الصومال، وعلى العمل من أجل وضع الصيغة النهائية للدستور والتحضير لانتخابات عام ٢٠١٦. وأحث جميع الصوماليين على المشاركة في حوار بناء لإيجاد طريق مشترك للتقدم في المسائل المعلقة، بما في ذلك تلبية تطلعات الإدارات الإقليمية. وحتى وإن كانت هناك على الصعيد الدولي العديد من النماذج التي يمكن الاستفادة منها، فإن هذه المسائل لا يمكن تسويتها في نهاية المطاف إلا من خلال الحوار بين الصوماليين أنفسهم.

٨٠ - ويتوقف مستقبل الصومال أيضاً على إقامة علاقات سلمية أساسها التعاون مع البلدان المجاورة. فقد بذلت الحكومة جهوداً جديرة بالثناء لإعادة بناء علاقات قائمة على حسن الجوار، الأمر الذي سيساعد على تعزيز الأمن الجماعي ومعالجة المسائل العالقة وأسباب الصدام المحتملة. وإنني أهيب بالحكومة وشركائها الإقليميين مواصلة التعامل البناء، إدراكاً بأن تمكين الصومال من أسباب القوة والاستقرار أمر فيه مصلحة الجميع. وأرحب في هذا الصدد بالجهود المستمرة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لدعم أولويات الحكومة، على النحو الذي أُعيد تأكيدُهُ في مؤتمر القمة الاستثنائي الحادي والعشرين لرؤساء الدول والحكومات. ويحدوني الأمل في أن الجهود التي يبذلها قادة الصومال وكينيا وإثيوبيا ستعطي نتائج إيجابية في القريب العاجل.

٨١ - ولئن كان من المتعين أن تتولى الصومال زمام الأمور في المرحلة الراهنة من بناء السلام، فإن الصومال ستحتاج إلى التزام قوي من المجتمع الدولي كي تظل سائرة في طريق النجاح. ورغم ما تحقق من تحسن كبير في مجال الأمن الغذائي منذ عام ٢٠١١، لا تزال المساعدة الإنسانية تقوم بدور حيوي في الصومال بسبب هشاشة ما تحقق من مكاسب. وهناك أيضاً حاجة إلى دعم بناء القدرة على التكيف ومعالجة الأسباب الكامنة وراء الأزمات المتكررة في الصومال ومساعدة الناس على التعامل بشكل أكثر فعالية مع المصاعب. وأرحب بالتعهدات التي قطعها المانحون على أنفسهم، بما في ذلك تلك التي قطعت في مؤتمر لندن الثاني، وأهيب بالمانحين الوفاء بالتزاماتهم في الوقت المناسب. وأكرر التأكيد على أهمية أن تكون المساعدة منسقة ومتسقة وفي خدمة أولويات الصومال. وأرحب بالأعمال التحضيرية الجارية لعقد اتفاق مساعدة موحد، وأشجع الشركاء كافة على العمل معاً للاستفادة إلى أقصى حد من الفرصة التي يتيحها مؤتمر المانحين الذي سيعقد في بروكسل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وأود أن أشجع بوجه خاص الشركاء على العمل معاً لاستكمال آليات التمويل الموحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال.

٨٢ - لقد حققت الصومال ما كان الكثيرون قبل بضعة أشهر يعتبرونه مستحيلاً. وأود، والأمم المتحدة مقبلة على التزام جديد في الصومال، أن أنوه بما كان للدعم والمساعدة المقدمين من مكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال من إسهام في تحقيق هذا النجاح، وأن أعرب عن خالص امتناني وتقديري لجميع موظفي المكتب السياسي تحت قيادة ممثلي الخاص المنتهية مهامه، السيد أوغستين ماهيغا. فقد تحلوا بالعزيمة والشجاعة والتفاني وهم يعملون في كثير من الأحيان في ظل ظروف بالغة الصعوبة دعماً للشعب الصومالي في فترة حرجية من تاريخه. وقد ساعد عملهم الدؤوب وما قدموه من مساهمات على إرساء أساس

متين لالتزام الأمم المتحدة الجديد في الصومال بطرق تخدم قضية السلام والمصالحة في المنطقة على مدى السنوات القادمة.

٨٣ - وأطلع إلى وصول السيد نيكولاس كاي، الممثل الخاص المعين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والذي سيتولى مهامه في مقديشو في ٣ حزيران/يونيه. وستسعى منظومة الأمم المتحدة بأسرها إلى تحقيق رؤيتنا المشتركة لدعم السلام في الصومال، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين، على النحو المبين في تقرير المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير. وبينما ستستغرق البعثة، مثل جميع البعثات الجديدة، بعض الوقت قبل أن تتمكن من العمل بكامل إمكاناتها، أطلب إلى المجلس مواصلة دعمه في الوقت الذي نعمل فيه على إعمال المفهوم المبين في رسالتي المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل. وأخيراً، أود أن أشكر فريق الأمم المتحدة القطري ومجتمع العمل الإنساني الذين يواصلون إنقاذ أرواح الناس في ظروف قاسية. وأعرب عن تقديري أيضاً للاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية التي تقدم في الصومال دعماً حاسماً ومنقذاً للحياة. وبتضافر جهودنا واستمرارها، سنقيم علاقات شراكة، وسنواصل مساعدة حكومة الصومال والشعب الصومالي في سعيهما إلى تخليص البلد من اليأس والتراع والإحباط.

